ماذا أعددنا للقرن القادم؟

من يتابع–قراءة أو سماعاً– مقترحات المفكرين العرب لمواجهة المشكلات المحتملة التي سيفرضها القرن الأول القادم من الألفية الثالثة لابد أن يستغرب– ولو قليلاً– طرائق هؤلاء المفكرين في التفكير إن اعتبرهم جادين في طرح تلك المقترحات، أو إنه لابد أن يستغرب طرائقهم في تجاهل الحقائق التي يعرفونها عندما يقدمون مقترحاتهم وهم يتحدثون عن (عرب) وعن أنه (يجب عليهم) أن يفعلوا كذا ويتخلوا عن كذا... إلى آخره.

بعض المفكرين الذين يعيشون في الغرب، أو يتنقلون باستمرار بينه وبين بلدانهم العربية ينطلقون– عموماً– في مقترحاتهم أو أطروحات رؤياتهم المستقبلية للعرب من (وجوب!!) أن يشتغل العرب كالغرب– خصوصاً أوروبا– في مجالات الاقتصاد والثقافة والسياسة، فيحققوا (سوقهم العربية المشتركة)، وينظموا "الأنظمة المصرفية" في بلدانهم بشكل أفضل وأكثر كفاءة وعصرنة، ويحسنوا مواصفات منتجاتهم لينافسوا بقوة في الأسواق العالمية... وأساساً، يقترحون صيغاً (فاضلة) لإعادة (الرساميل العربية) إلى الوطن العربي وتشغيلها تشغيلاً أمثل للصالح الوطني والقومي كما في أوروبا أو حتى في اليابان... هذا في مجال الاقتصاد وحده. وبالطبع لا يعيب تلك المقترحات إلا تغييب بعض القضايا الأساسية مثل: إن (الرساميل

العربية) ليست تحت تصرف العرب- مع صرف النظر عما تعنيه كلمة عرب هنا- ومثل: إن المشتغلين بالصناعة من العرب لا يملكون التقنيات الحديثة جداً في الإنتاج كما لا يملكون أدواتها ولا الوسائل المعينة على جعل تلك الأدوات-إن تم امتلاكها- قادرة على التطور المستمر الموازي لنظيره الغربي.. وبالتالي: ليست هناك إمكانية واسعة لصناعة متقدمة قادرة على المنافسة. ومن دون وجود هذه الإمكانية لا تكون هناك تجارة حقيقية، موثوقة عالمياً عبر تحقيق المواصفات العالمية الخاصة بجودة السلعة المنتجة.. إلى آخره. وإذا شئنا التلخيص فإن أولئك المفكرين يتجاهلون حقائق: ابتزاز العرب المنهوبين من القوى العالمية الكبرى، وغياب (استقلاليتهم) الفعلية خاصة في مجال الاقتصاد هذا.. إلى آخره أيضاً مما قد يطول الحديث فيه دون طائل.

وبالطبع، تشبه فكرة إقامة (السوق العربية المشتركة)- وهي مطروحة على البلدان العربية منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاماً تراجع فيها التبادل الاقتصادي العربي تراجعاً مخيفاً- نوعاً من (المصاصة/ الأُلْهية) التي تعطي لطفل جائع فيستمر في رضعها بلهفة متزايدة دون الحصول ولو على رائحة الحليب ناهيك عن قطراته.

إن تجاهل هذا النمط من المفكرين لموضوع (التبعية الاقتصادية)، ولطرائق القوى العالمية المهيمنة في العمل على إبقائها وزيادتها، لهو أمر محير لمن يتأمل في أطروحاتهم تلك إذا كان ملماً بشيء من قوانين حركة التاريخ، وبشيء من الطبيعة الحقيقية لهذه الحركة ولنتائجها وقواها الفاعلة خلال النصف الثاني من هذا القرن العشرين على الأقل.

ولأن مسائل الاقتصاد مشتبكة بطريقة لا فصل فيها مع مسائل الثقافة والسياسة فإن المفكرين سابقي الذكر يتخيلون أن بإمكان (العرب) أن يلحقوا ثقافياً بالغرب- وربما أن يتجاوزوه- إذا ما تبنوا الأفكار الفلسفية الليبرالية، وانتهجوا نهج (العلمانية)، وأطلقوا الحريات الفردية والمبادرات الفردية إلى آخره، وكأنما الأمر (أمر اتخاذ قرار) فقط وليس قضية تطور تاريخي موضوعي أساسُهُ الصراعات المركّبة والانتصار في تلك الصراعات، تفصيلاً وإجمالاً، من أجل إنتاج بناء مجتمعي يستطيع حمل هذه المهمات المصيرية في مواجهة قوى مضادة وطاغية.

إن مسألة وجود (الحامل الاجتماعي) لقضية ما تثير حساسية بعض الأصدقاء من أصحاب الأفكار الكبيرة، ولذلك نضرب هنا صفحاً عن الخوض في أمرها وأمر وجوب إنجازها تاريخياً.

وبالتأكيد هناك الكثير مما نستطيع الخوض فيه مقاربين أفكار النمط السابق من مفكرينا، مبينين ثغرات (الأنظمة الفكرية) التي يقترحون تطبيقها كحلول عاجلة لأمراض تخلفية مزمنة في واقعنا العربي العام، غير أن المجادلة هكذا هي لغو لا طائل وراءه، لأن موضوع المجادلة مفتقر أصلاً إلى الأساس التشخيصي العلمي الصحيح.

وإذا كان لنا أن نأمل في ما قد تبيحه لنا الثورة التكنوالكترونية من احتمالات تطور إيجابي لصالحنا كعرب، فإن علينا ألاّ ننسى أن ثمة (متحكمين) في سياقات سيرورة هذه الثورة ونتائجها الإجمالية، ونحن العرب أول المستهدفين بأن تكون فوائدنا منها ضئيلة وغير ذات جدوى جذرية في حلول

مشاكلنا المزمنة.

وثمة نمط آخر من المفكرين المقيمين في بلدانهم العربية وهم-كسابقيهم- معنيون بإنقاذ المصائر العربية، ومعها المصائر الإسلامية، من فخاخ مشكلات القرن القادم التي قد تكون مدمرة وكارثية.

ولن نتعرض هنا لصنف من هؤلاء المفكرين المقيمين ممن تشدهم الأوضاع الغربية والثقافة الغربية.. فهذا الصنف يفكر مثل أولئك الذين تعرضنا لاقتراحاتهم الإنقاذية قبل قليل مع اختلافات ليست بذات شأن كبير في القضايا الحساسة التي ذكرناها كمعرقلات ضدية، وتحيل الأمر كله إلى أن يكون مجموعة من (النوايا الحسنة) لا أكثر ولا أقل.

ولكننا سنتعرض لصنف من المفكرين الذين يمكن وصفهم (بالنوستالجيين) أي الذين يريدون استعادة ماض صنعوه في أوهامهم وحدها كما لو أن تلك الاستعادة هي حالة هروب إلى ما لا يمكن استعادته حتى لو كان الوهم حوله حقيقياً.

وهذا الصنف يعارض العروبة بالإسلام دون أن يصرح بذلك. وهو أساساً يتجاهل النص القرآني الكريم على أن العروبة- معبراً عنها: باللسان العربي، وبإنزال القرآن عربياً، وبأنه لسان عربي مبين- هي مرجع كل فهم لكلمة (إسلام)، وهي الحامل لما أُقرّه القرآن الكريم من: نظام قيم، ونظام علاقات، ونظام مفهومات، ونظام رؤية للعالم.. إلى آخره.

إن هذا الصنف من المفكرين يجد (الحامل الاجتماعي) لأفكاره جاهزاً في التكونات البنيوية للقاع الشعبي؛ العربي وغير العربي من الشعوب المسلمة، خصوصاً حين يقيم (ستاراً حديدياً)

من تلك الأفكار بين الموروث الذي يدمجه– على تنوعه الغني– في (كلّ) هلامي مُعمَّى يرفض عملية المثاقفة مع (الآخر)، غرباً وشرقاً، على قاعدة العجز الانحطاطي المزمن، وقاعدة (العداء الصليبي) الغربي–المزمن أيضاً– للإسلام والمسلمين، وقاعدة أن رفض هذا الآخر جملة وتفصيلاً هو السبيل الوحيد لإصلاح الحال. لن نتطرق إلى ما استجره مثل هذا الفكر من ويلات على العرب والمسلمين عموماً في العقدين الأخيرين من هذا القرن، كما لن نتطرق إلى الضرر الخَطِر في تجاهله الدور المركزي للعروبة بالنسبة للإسلام، لكننا سنشير إلى بعض القضايا الاقتصادية– والعالم الآن يحركه الاقتصاد الابتزازي وحده بصورة فاضحة– مثل إنشاء (المصارف والبنوك التنموية الإسلامية). ترى، هل لنا أن نفكر "بحقائق" هذه البنوك، ومن وراءها، وما استجرته على الحريات الفردية للباحثين الإسلاميين المتنورين من مصائب؟

أعتقد أن قضية نصر حامد أبو زيد وما قدمه من توضيحات لمصير خصمه الأساسي الذي كان يعمل مستشاراً لأحد تلك البنوك، هي مثل دال بصراحة على(مصالح رخيصة) وراء أفكار مفكرين من الصنف الذي نتحدث عنه، يبيعون بسطاء الناس شعارات تبدو إسلامية جداً ولكنها لا تجر عليهم غير المآسي، وليست من الإسلام الصحيح في شيء.

إن التفصيلات لا تنقصنا لو شئنا استعراضها، غير أننا نرى أنه لن تكون هناك أي نهضة إسلامية ليس قوامها نهضة العرب. ولكن، بحق الله، ماذا تعني بالضبط تسمية (العرب) الآن؟

أما صار من الواجب أن يتم التحديد الدقيق لمعنى هذه

التسمية حسبما هي مرتسمة على أرض الواقع الـذي نعيشـه، وباستقراء مدقَّقٍ للتفاصيل: الاجتماعية/ الاقتصـادية/ الثقافيـة/ السياسية.. إذا كنا نريد مواجهة مشكلات الألفية القادمة في قرنها الحادي والعشرين والتي ليست إلا محصلات تراكمية للمشكلات التي لم تحلّ في القرن العشـرين، مـع الإضـافات التفاقميـة المستجدة؟.. أم إننا نخشى أن الإجابات العلمية المدقَّقـة، والتـي نتخيل أنها يجب أن تقوم على الاسـتبارات الميدانيـة، وعلـى تمحيصها استقراءً واستنتاجاً سوف تنقض–دونما رحمـة– كـل أوهامنا الجميلة عن كلمة (العرب)؟

❑❑